

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠١٤

مذكرة الاتحاد الروسي لمؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٤

ورقة عمل مقدمة من الاتحاد الروسي

يعلق الاتحاد الروسي أهمية كبيرة على تطوير الطاقة النووية واستخدام التكنولوجيات النووية للأغراض غير المتعلقة بالطاقة. نؤمن بأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية يضمن إمدادا بالطاقة يُعول عليه لتلبية احتياجات البشر في مجال التنمية المستدامة.

لقد أكد المؤتمر الوزاري الدولي بشأن الطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٣ في سانت بطرسبرغ تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على وجود توافق آراء واسع النطاق بشأن التوسع في استخدام الطاقة النووية في العالم في ظل الامتثال الصارم لمتطلبات النظام الدولي لعدم الانتشار والسلامة والأمن النوويين. ونحن نعتزم الاستمرار في تقديم المساعدة إلى جميع الدول المهتمة في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

إن روسيا تمثل تماما لالتزاماتها الدولية بتزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والسلامة والأمن النوويين.

ونحن نقدر القرارات الصادرة عن مؤتمري قمة الأمن النووي اللذين عُقدا في واشنطن وسول، ونكرر تأكيد التزامنا بهذه القرارات.



الرجاء إعادة استعمال الورق



البنية العالمية للأمن النووي

ننطلق من المبدأ الأساسي القاضي بأن المسؤولية الكاملة عن تأسيس وصون نظام للأمن النووي تقع بالكامل على عاتق الدول.

إن روسيا طرف في جميع الصكوك القانونية الدولية الرئيسية في مجال الأمن النووي، بما فيها الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها الصادر عام ٢٠٠٥. ونحن نؤمن بأن تعميم هذه الصكوك القانونية جزء لا يتجزأ من تعزيز الأمن النووي في العالم. وناشد جميع الدول الانضمام إليها.

ونشير إلى أن عدم مشاركة بعض الدول التي تمتلك مخزونات كبيرة من المواد النووية في هذه الصكوك القانونية الدولية الأساسية يمنع اتخاذ خطوات إضافية في صياغة واعتماد وثائق قانونية دولية جديدة والتزامات سياسية في مجال التعاون الدولي في السلامة والأمن النوويين.

دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية

تدعم روسيا أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التعاون الدولي الهادفة إلى تعزيز الأمن النووي في العالم. ونحيط علماً بالمساعدة التي تقدمها الوكالة إلى الدول الأعضاء في تعزيز أنظمتها الوطنية لحصر ومراقبة المواد النووية والمواد المشعة الأخرى وأنظمة السلامة والأمن النوويين.

واعتباراً من ٢٠١٠، ما برحت روسيا تقدم تبرعات إلى صندوق الأمن النووي للوكالة.

إننا نؤمن بأن الوكالة تستمر في أداء دور ريادي في خلق تفاعل بين الدول وتبادل الخبرات بشأن الأمن النووي ومنع تهديد الإرهاب النووي والإشعاعي.

ونفترض أن المؤتمر الدولي للأمن النووي: تعزيز الجهود العالمية، الذي عقدته الوكالة في عام ٢٠١٣، سمح للمشاركين بتحليل تجربة وإنجازات المجتمع الدولي في مجال تعزيز الأمن النووي، بفهم أفضل للنهج المستخدمة في العالم في ضمان الأمن النووي وتحديد الأولويات المستقبلية في هذا المجال.

وترحب روسيا بخطة الأمن النووي للوكالة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التي أقرها مجلس محافظي الوكالة، التي تركز على تعزيز الدور التنسيقي للوكالة في ضمان الأمن

النووي، والاستخدام الواسع النطاق لتكنولوجيا المعلومات والتطورات الحديثة، وتقديم مساعدة ذات صلة إلى البلدان بناءً على طلبها.

حصر المواد النووية ومراقبتها وحمايتها المادية

إننا نؤمن بأن تعزيز الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية، وكذا حصر المواد النووية ومراقبتها، هما من أهم عوامل ضمان الأمن النووي.

في روسيا، تتمتع جميع المواد النووية وأماكن تخزينها والمرافق الخاصة بها فضلاً عن نقل المواد النووية، للحماية من خلال إجراءات أمنية خاصة تشمل الحماية المادية، على الأقل على المستويات التي توصي بها الوكالة في الوثيقة INF/CIRC/225/Rev.5. ويجري العمل بشكل مستمر على تحسين الأنظمة والقواعد الأمنية المتعلقة بالمواد النووية.

لا مواد أو مرافق نووية في روسيا يثير مستوى حمايتها المادية أي مخاوف. فقد أنشئ نظام فعال للسلامة والأمن النوويين في روسيا وهو عرضة لتحديث مستمر. كما تتابع السلطات الأمنية المختصة والهيئات النازمة للطاقة النووية، بانتظام، عمليات حصر المواد النووية ومراقبة مخزونها المادي وفعالية حمايتها المادية.

وتعمل روسيا باستمرار على وضع وتحديث القوانين التنظيمية في مجال الحماية المادية، وحصر ومراقبة المواد النووية والمواد المشعة الأخرى، آخذة في الاعتبار التجربة الوطنية المتراكمة وتجارب الدول والمنظمات الدولية الأخرى، بما فيها الوكالة. وفي عام ٢٠١٢، بالتحديد، أُقرَّ إصدار جديد من المعايير والأنظمة الاتحادية، "القواعد الأساسية لحصر ومراقبة المواد النووية"، فرضت متطلبات أكثر تحديداً وتفصيلاً لحصر ومراقبة المواد النووية مع إيلاء عناية خاصة بتصنيفها.

إننا ندعو البلدان المشاركة في مؤتمر القمة إلى وضع نظام وطني لحصر ومراقبة المواد النووية وإلى ضمان فعالية حمايتها المادية.

الأمن أثناء النقل

تطبق روسيا منذ ما يزيد على ١٥ عاماً أساليب التحقق من المحتويات المُعلن عنها أثناء نقل المواد النووية والمواد المشعة الأخرى عبر الحدود. ونحن على استعداد لتقديم دعمنا إلى الدول الأخرى المهتمة بإتقان هذه التكنولوجيا.

وقد وُضعت أنظمة ثابتة لممارسة أعمال المراقبة هذه عند نقاط التفتيش الحدودية لدينا. ونحن الآن بصدد البدء بتطبيق نظام المعلومات الآلي الوطني لمراقبة حركة المواد النووية

والمواد المشعة الأخرى عبر الحدود. وفي عام ٢٠١٣، نظمت مصلحة الجمارك الاتحادية في روسيا والوكالة، مرتين، دورات تدريبية دولية على تقنيات كشف الإشعاع لمدربي مصلحة الجمارك وهيئات إنفاذ القانون الأخرى من ١٥ دولة من الدول الأعضاء في الوكالة.

وتعكف روسيا حالياً على إنشاء نظام آلي للنقل الآمن للمواد النووية والمواد المشعة الأخرى، يتيح تحديد أماكن المركبات التي تنقل مواد نووية، وتقييم حمايتها المادية في الوقت الفعلي. وقد قلل هذا النظام إلى حد كبير من خطر سرقة المواد النووية أثناء نقلها.

التدابير المضادة لتهديد الإرهاب النووي

يعلق الاتحاد الروسي أهمية كبيرة على تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى الحد من خطر الإرهاب النووي.

ونظراً لأن التهديد الإرهابي يمثل مشكلة عابرة للحدود، نرى من الضروري تعزيز آليات التعاطي الثنائي والمتعدد الأطراف في هذا المجال، على نحو يراعي الحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بالأمن النووي.

وفي عام ٢٠٠٦، أطلقت روسيا والولايات المتحدة المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، التي أصبحت صكاً فعالاً للتعاون في تبادل أفضل الممارسات في مكافحة تهديد الإرهاب النووي وتعزيز الأمن النووي حول العالم. وقد انضمت إلى المبادرة ٨٥ دولة حتى الآن.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أُجريت تدريبات عملية على مكافحة الإرهاب النووي Strazh-2012 (الحارس - ٢٠١٢)، تحت رعاية المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، تضمنت أساليب وطنية لكشف المواد النووية، في منطقة موسكو. وقد حضر هذا الحدث خبراء من أكثر من ٥٠ بلداً.

منع الاتجار غير المشروع

إننا ندعو جميع الدول إلى أن تنفذ باتساق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ الذي شارك الاتحاد الروسي في تقديمه عام ٢٠٠٤. إذ يوفر هذا القرار الأساس القانوني الدولي لمكافحة خطر وقوع المواد التي يمكن استخدامها في تطوير أسلحة الدمار الشامل، والمواد والتكنولوجيات المتصلة بها، ووسائل إيصالها، في أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول، وعلى رأسها المنظمات الإرهابية.

وإلى جانب التدابير الأخرى الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع في المواد النووية والمواد المشعة الأخرى، تطور روسيا النظام الحكومي لمنع الاتجار غير المشروع في المواد النووية والمواد المشعة الأخرى على الأراضي الروسية. والعمل جارٍ حالياً على تنفيذه من الناحية التقنية في مناطق مورمانسك وكالينينغراد وسفيردلوفسك.

إننا ندعم برنامج الوكالة لإنشاء وصيانة قاعدة بيانات للوكالة في مجال الاتجار غير المشروع في المواد النووية والمواد المشعة الأخرى. ونحن نشترك بفعالية في اجتماعات الفريق العامل الهادفة إلى تحسين أداء قاعدة البيانات، وفي تبادل المعلومات؛ كما نوفر معلومات ذات صلة على أساس منتظم. وتطور روسيا منظومة من مختبرات الأدلة الجنائية للتعرف على المواد النووية والمواد المشعة الأخرى والنفايات المشعة التي يُخلفها الاتجار غير المشروع.

وبمبادرة من الاتحاد الروسي، عُقد الاجتماع الثامن عشر للفريق العامل التقني الدولي المعني بالأدلة الجنائية النووية، في سانت بطرسبرغ في عام ٢٠١٣، بمشاركة خبراء رائدين من المختبرات والمؤسسات ومراكز الأبحاث الوطنية في أوروبا وأمريكا وآسيا وأستراليا وأفريقيا. وأصبح هذا الاجتماع من أهم الأحداث منذ إنشاء الفريق.

المصادر المشعة

تعكف روسيا حالياً، إدراكاً منها بالكامل للأخطار التي تنطوي عليها المصادر المشعة غير الخاضعة للمراقبة، على اتخاذ تدابير تهدف إلى تطوير نظام المساءلة بشأنها، ومراقبتها، وحمايتها المادية. وتتبع روسيا بصرامة توصيات الوكالة الواردة في مدونة الوكالة لقواعد السلوك المتعلقة بأمان المصادر المشعة وأمنها وفي الإرشادات بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها.

وتخضع القوانين والأنظمة المتعلقة بالمساءلة عن المصادر والمواد المشعة، ومراقبتها وحمايتها المادية لتحسين متواصل، مع مراعاة التجربة الوطنية في هذا المجال وتجربة الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، بما فيها الوكالة. وبذلك أُقرت في عام ٢٠١٢ المعايير والقواعد الاتحادية المنقحة المعنونة "القواعد الأساسية لحصر ومراقبة المواد المشعة والنفايات المشعة في المنظمات"، التي حددت متطلبات المساءلة والمراقبة، مع مراعاة جملة أمور منها تصنيف المواد المشعة تبعاً لما يمكنها أن تلحقه من أضرار. وفي عام ٢٠١٤، اعتمدت المعايير والقواعد الاتحادية المعنونة "القواعد المتعلقة بالحماية المادية للمواد والمصادر المشعة ومرافق تخزينها".

والعمل جارٍ على حفظ وتطوير سجل المصادر المشعة.

البرامج الدولية

نؤمن بأن العمل الجاري لإعادة وقود اليورانيوم العالي التخصيب المصنَّع حديثاً والمستهلك من مفاعلات البحوث التي شيدها الروس والأمريكيون في بلدان أخرى، إلى بلد المنشأ، يشكل جانباً مهماً من جوانب التعاون الهادف إلى رفع مستوى الأمن النووي. وتنفذ روسيا والولايات المتحدة هذه الأعمال بمشاركة الوكالة، وهو ما عكسه البيان المشترك للرئيسين الروسي والأمريكي بشأن التعاون النووي الصادر في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

واعتباراً من عام ٢٠٠٢، ما برحنا نعمل على تنفيذ برنامج إعادة اليورانيوم العالي التخصيب (المصنَّع حديثاً والمستهلك على حد سواء) من مفاعلات البحوث التي شيدها روسيا إلى الاتحاد الروسي، إلى جانب تحويل قلوب هذه المفاعلات من يورانيوم عالي التخصيب إلى يورانيوم منخفض التخصيب أو إغلاقها (وقف تشغيلها).

وقد نقلت روسيا حتى الآن كامل وقود اليورانيوم العالي التخصيب من تسعة بلدان هي: أوكرانيا وبلغاريا والجمهورية التشيكية ورومانيا وصربيا وفيت نام ولاتفيا وليبيا وهنغاريا.

كما أعيدَ وقود اليورانيوم العالي التخصيب جزئياً من خمسة بلدان هي ألمانيا وأوزبكستان وبولندا و بيلاروس وكازاخستان.

وبوجه عام، ومنذ بداية البرنامج، أعيد ٧٩٠ كلغ من وقود اليورانيوم العالي التخصيب المصنَّع حديثاً (المتعلق باليورانيوم حتى نهاية الوثيقة) و ١ ٢٦٩ كلغ من وقود اليورانيوم العالي التخصيب المستهلك من ١٤ بلداً.

ومن المقرر إعادة وقود من أوزبكستان وبيلاروس وكازاخستان وبولندا إلى بلد المنشأ.

وأجرينا تقييماً لستة مفاعلات بحوث نووية وتحققنا من الإمكانية التقنية لتحويلها من اليورانيوم العالي التخصيب إلى اليورانيوم المنخفض التخصيب. وفي الوقت الحالي، تتركز جهودنا على تطوير واعتماد وقود جديد من اليورانيوم المنخفض التخصيب المرتفع الكثافة المطلوب لتحويل المفاعلات ذات الصلة في تومسك ومركز كورتشاتوف الوطني للأبحاث. وسيُتخذ قرار التحويل بعد إجراء تقييم إضافي لتأثيره الاقتصادي.

أمن المعلومات

نظراً لاستمرار التهديد الإرهابي، نعلق أهمية كبيرة على الحفاظ على اليقظة وتعزيز أمن المعلومات المرتبطة بحماية المواد النووية والمرافق ذات الصلة، وعلى تطوير حماية أنظمة الإدارة الآلية التي تؤثر في مستوى الأمان في مرافق الطاقة النووية. ونحن على اقتناع من أن الإفراط في الشفافية في هذا المجال يمكن أن يؤدي إلى عواقب خطيرة.

إن روسيا تدعم الجهود الدولية الرامية إلى ضمان حماية المعلومات الحساسة، بما في ذلك تدابير أمن الفضاء الإلكتروني في المرافق النووية. وتنظم روسيا بشكل خاص حلقات تدريبية سنوية عن "أمن المعلومات في نظم الحماية المادية الآلية".

ثقافة الأمن النووي

تعمل روسيا بشكل مستمر على تعزيز ثقافة الأمن النووي. وفي عام ٢٠١٢، وضعت المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنظيم وتنفيذ العمل في مجال ثقافة الأمن النووي.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، عقدت روسيا، بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة، وبالاتشارك مع الوكالة، حلقات عمل عن ثقافة الأمن النووي نُظمت بشكل أساسي للخبراء في البلدان التي تشغل مفاعلات نووية مُصممة في روسيا أو تبنيتها أو تخطط لتشبيدها.

التعاون الدولي

لا تزال روسيا مهتمة بالتعاون الهادف إلى دعم وتعزيز قدرات البلدان الأخرى في مجال الأمن النووي. ونحن نساعد البلدان التي تبدأ في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في تحسين أمنها النووي. كما نستمر في تنظيم حلقات دراسية ودورات تدريبية عن الحماية المادية في المعهد العالمي للسلامة والأمن النوويين التابع للجامعة الوطنية للأبحاث النووية/معهد موسكو للهندسة والفيزياء في مدينة أوبنينسك وفي جامعة تومسك للعلوم التطبيقية. كما تُعقد بانتظام حلقات عمل ومؤتمرات دولية ودورات تدريبية عن مراقبة وحصر المواد النووية في المركز المنهجي التدريبي الروسي لمراقبة وحصر المواد النووية في أوبنينسك. ويشارك الخبراء الروس بفعالية في وضع وتحسين الصكوك الدولية للوكالة بشأن السلامة والأمن النوويين، وفي تنظيم الدورات التدريبية في هذا المجال.

ونحن ندرك أهمية التعاون الدولي في مجال الأمن النووي بما يمثل للتشريعات الوطنية، على أن تظل المعلومات سرية، وأن يُمنع وقوعها في الأيدي الخطأ. وفي هذا السياق، نرى أنه

من المستحسن تطوير التعاون في هذا المجال بين المؤسسات الصناعية من البلدان المختلفة التي تعمل في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية نظراً للدور الهام الذي تضطلع به في ضمان الأمن النووي.

ولا تزال روسيا ملتزمة بالحفاظ على الأمن النووي وتعزيزه، وهي تؤكد استعدادها للاضطلاع بدور فعال في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف، وكذلك بالعمل بفعالية وموضوعية مع جميع الدول المهتمة بالملتزمة هي أيضا بهذه الأهداف.